الافتتاحية

إفريقيا وحلم التنمية

أوضح التقرير الاقتصادي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية عن إفريقيا، عن العام ٢٠١١م، أن إفريقيا استطاعت أن تحقّق معدّل نمو بلغ ٥٪، وبذلك تكون ثاني قارات العالم بعد آسيا من حيث معدّلات النمو.

وتساهم إفريقيا حالياً بنحو ٢,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ويتوقّع أن تصل النسبة إلى ٥,١٪ في عام ٢٠٣٤م، وعلى الصعيد الداخلي بلغ معدّل النموّ في إفريقيا جنوب الصحراء، خلال العام نفسه، ٤,٧٪، في حين حقّقت منطقة شمال إفريقيا ٣٪ بسبب الظروف السياسية التي مرّت بها العديد من دول المنطقة، كما أن نسبة التجارة البينية في إفريقيا وصلت إلى ١٢٪ العام الماضي، بعد أن كانت من قبل لا تتجاوز ٥٪، ويتوقّع أن تبلغ هذه التجارة ٣٠٪ في عام ٢٠٣٤م.

كما أن النظرة العالمية لاقتصاد إفريقيا تشهد تغيراً، فبعد أن كان يُنظر إليها بوصفها قارة ميؤوساً منها، أصبحت تُعد من أقطاب النموّ للاقتصاد العالمي خلال القرن الجاري، نظراً لما تحويه القارة من موارد اقتصادية تؤهلها لهذا الدور، حيث تحتوي على ٤٪ من احتياطي النفط العالمي، ولديها ٤٠٪ من الإنتاج العالمي من الذهب، و ٩٠٪ من إنتاج البلاتين، وتضم بين أطرافها ٥٢٪ من الأراضي الصالحة للزراعة.

لكن نجاح إفريقيا في تحقيق معدّلات عالية من النمو لا يكفي وحده لكي تكون القارة قطباً اقتصادياً في العالم؛ إذ لا بد أن تتلافى القارة الأخطاء التي حدثت خلال العقود الماضية، وعلى رأسها عدم المساواة في توزيع عائد النموّ، حيث لا تزال معدّلات البطالة والفقر في إفريقيا من أعلى المعدّلات في العالم.

إن النظرة التفاؤلية التي حملها التقرير الاقتصادي لإفريقيا تقابلها مجموعة من التحدّيات، يجب أن يضعها الساسة الأفارقة والنّخب وصنّاع القرار في الحسبان، فمعدّل النموّ المتزايد بإفريقيا يرجع فقط لزيادته في عشر دول من بين ٥٦ دولة، وهو ما يعني وجود تفاوت كبير في معدّلات النموّ بين دول القارة، كما أن متوسّط الدخل الحقيقي للفرد في إفريقيا في عام ٢٠١١م أقلّ مما كان عليه في عام ١٩٧٠م.

وفي الوقت الذي يمثّل فيه سكّان شمال إفريقيا ٥٩٪ من قوة العمل؛ فإنهم يحقّقون ٣٠٪ من الناتج المحلي للقارة، وهو ما يعني انخفاض الإنتاجية في هذه الدول.

كما أن ارتفاع معدّل النموّ لم ينعكس على الحياة الاجتماعية للأفارقة، فلا يزال الاقتصاد غير الرسمي يشكّل نسبة تتراوح بين ٦٠٪ و ٧٠٪ من الناتج المحلي، وهو ما يعني غياب الحماية الاجتماعية، وسيادة الأجور غير العادلة.

كما يوجد بإفريقيا ٣٢٠ ألف طفل يعانون سوء التغذية، وبحسب صندوق النقد الدولي؛ فعلى الرغم التحسّن الكبير للأمن الغذائي فإن أكثر من ٢٠٠ مليون شخص ما زالوا بحاجة إلى مساعدة إنسانية، ومن المنتظر أن يرتفع عدد الشبان في القارة إلى نحو ضعفي عددهم مطلع القرن ليصل إلى ٢٤٦ مليوناً بحلول عام ٢٠٢٠م، مما سيتطلب توفير ٧٤ مليون فرصة عمل في غضون عشر سنوات للحيلولة دون ارتفاع البطالة.

وأبرز التحديات التي تعيق عملية التنمية في إفريقيا هي:

- نظم الحكم الدكتاتورية: يجب على الدول الإفريقية أن تنتهج نظام الحكم الصالح، بما ينطوي عليه من توسيع المشاركة الشعبية في عملية صنع القرارات، وتكريس سيادة القانون، وتوفير الآليات الفعّالة التي يمكن للمواطنين من خلالها ممارسة حقوقهم، وتمكينهم من الحصول على المعلومات والبيانات الضرورية لفهم الواقع والتأثير فيه.

- العنف والاضطرابات السياسية: من الضروري لتحقيق تنمية متسارعة وقف الحروب الأهلية والصراعات المسلحة؛ من أجل إحلال السلام والاستقرار السياسي، وما يستتبع ذلك من بيئة تصون حقوق الإنسان، وتحفّز الإنتاج والإبداع والاستثمار، تقدّر منظمة الإغاثة الإنسانية البريطانية «أوكسفام»، في تقرير نشرته في أكتوبر ٢٠٠٧م، أنّ كلفة هذه

النزاعـات بلغت خلال الفتـرة ١٩٩٠م إلى ٢٠٠٥م نحو ٣٠٠ مليار دولار، شملت ٢٣ بلداً إفريقياً، وهو حجم يساوي تقريباً حجم كلّ المسـاعدات المالية والاقتصادية التي تلقتها هذه البلدان في الفترة نفسها.

– تدني المسـتويات الصحية: بسبب تفشي العديد من الأمراض، وبخاصـة الثلاثي المدمـر، والمتمثل في الإيدز والملاريا والسلّ الرئوي، ويشكّل مرض الإيدز أخطر مكونات هذا الثالوث الماحق، ويرجع ذلك إلى العديد من الأسـباب، منها الفقر، والحروب، وارتفاع نسـبة اللاجئين والمشردين، وضعف التوعية والرعاية الصحية، وتشـير بعض التقديرات إلى أنّ أكثر من ٢٥٪ من القوة العاملة قد تُفقد بسـبب الإيدز بحلول عام ٢٠٢٠م في بعض الدول الإفريقية.

– تدنـي المسـتوى التعليمي: لا يمكن فصـل التنمية عـن التعليم؛ فكلٌّ منهما يؤثّر في الآخـر ويتأثر به، فالتعليم يوفّر الخامات البشـرية المدرَّبة، والكـوادر المؤهَّلة لقيادة عجلة التنميـة، وإحـداث التغيير والتقـدّم المرغوبين في المجتمعات، أمـا النمو الاقتصادي والازدهار والتنمية فيوفّر الإمكانـات المادية الضرورية لتوفير بيئـات تعليمية جيدة، ونشـر المعرفة العلمية لجميع المواطنين، والسير قدماً في طريـق البحث العلمي الخلاق، وفي تقرير لليونسـكو بتاريخ ٢٧ أبريل ٢٠١١م – نُشـر في موقع يونسكو برس – جاء فيه: زاد الإنفـاق الحقيقي على التعليم فـي بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بأكثر من ٦٪ سـنوياً خلال العقد الماضي، لكن على الرغم من هذه الاستثمارات؛ فلا يزال عدد كبير من بلـدان المنطقة بعيداً جداً عن توفير التعليم الابتدائي الجيد لجميع الأطفال.

– ارتفاع نسـبة الفسـاد: حيث يلاحظ أن المساعدات الخارجيـة تؤدي إلى زيادة الفسـاد، وخصوصـاً في الدول التي تنتشـر فيها القبليـة، فنيجيريا، وهي بلـد نفطي، بل عضو مؤسّـس في «منظمة أوبك»، تعيـش حالة متزايدة من الفسـاد الإداري؛ مما حولها إلى بلد فقير يسـتجدي شعبُها لقمة العيـش، وصيّر طاقات وموارد هـذا البلد في يد فئة قليلة فاسدة.

– هجـرة العقول المتعلّمة: في ظـلّ تردي الأوضاع في إفريقيا لم تجد النّخب الإفريقية سـبيلاً للحياة سوى الهجرة إلى الخارج، وهو ما يُعرف باسـم «هجرة العقول»، ولا جدال فـي أنّ مثل هذه الهجرة تقلّص عدد الكوادر المتعلمة القادرة على المشاركة الفعّالة في تنمية الأقطار الإفريقية.

لا بد لإفريقيـا من مواجهة هذه التحدّيات بجدية تامة، ونظرة مسـتقبلية ثاقبـة، وإعمالٍ لـلإرادة الجماعية التي تصمّم على تحويل وضـع القارة؛ من مظاهر الفقر والمرض والصراعات المسلّحة إلى واقع يسعى إلى التنمية المستدامة، ويحارب الفقر، ويُرسي قواعد السلام والحكم الرشيد وحقوق الإنسان.

ويشـترك في مسـؤولية تحقيـق التنمية فـي القارة الإفريقيـة عناصر عديدة، لعل من أبرزها النُّظم السياسـية القائمة، ومدى اسـتقلاليتها، ومسـتوى النضج السياسـي، والنزاهـة الاقتصادية، والقدرة على مكافحة الفسـاد الذي ينخر جسـد القارة ويلتهم ثرواتها، وكذلك منظمات المجتمع المدني، الدولية منها والإقليمية والمحلية، والتي يرتكز عليها مهام كبيرة في إكمال أدوار الحكومات وسدّ عجزها.

ومـن أبرز عوامـل تحقيق هـذا الحلـم التعليم، فإن العناية به من أكبر أسـباب تحقيق حاجات النّظم الحضارية لجميع الأمم، فهو المصدر الـذي مدّ المجتمعات بالخبرات المتخصّصة في عملية البناء والتطوير، كذلك يجب الاهتمام ببناء الإنسـان وإعطائـه العناية التامة، فالفـرد هو ركيزة التنمية، إذا ما أولـى الرعاية في خطط التنمية، وأصبح هو المحور الذي تدور عليه جميع مشـروعاتها، فسوف يكون من السهل تحقيق التقدّم في البناء التنموي الشامل للقارة.

أيضاً ينبغي تفعيل جميع المؤسّسات الاتحادية، كالاتحاد الإفريقي والكوميسا والاندوجو.. إلخ، وأن تتحول المفهومات إلى معالم حقيقية من التعاون المشترك بين كلّ الأطراف.

ونجاح الخطط التنموية فـي إفريقيا يتطلب توفير الأمن الاجتماعـي، وأن يتحمّـل المواطن الإفريقي مسـؤوليته في البناء والمشـاركة، والحاجة ماسّة لاسـتثمارات جريئة لدعم البنية التحتية وإنجاز المشـروعات الأساسـية، والمرشّح لها رؤوس الأموال العربية والآسـيوية، إلى جانب عطاء مأمول من المؤسّسات الإنسانية لمكافحة المرض والأميّة في قارة إفريقيا.